الدراسة تبدأ في فصل الخريف من العام الأكاديمي المقبل

جامعة قطر تطرح برنامجي ماجستير في القانونين العام والخاص

○ مأمون عياش

أعلنت كلية القانون في جامعة قطر عن طرح برنامجين في الدراسات العليا «الماجستير» أحدهما في القانون العام والآخر في القانون الخاص، على أن تبدأ الدراسة للطلاب في فصل الخريف من العام الأكاديمي المقبل 2015/2016.

وقد نظمت الكلية مؤتمرا صحفيا يوم الخميس الماضي تحدث فيه الدكتور محمد عبد العزيز الخليفي عميد الكلية، والدكتور ياسر الخلايلة العميد المساعد للشئون الأكاديمية، والدكتور فرانسيس بوشوان العميد المساعد للبحث والدراسات العليا، والدكتور ياسين الشاذلي العميد المساعد للتواصل مع شئون المجتمع، والدكتور حسن البراوي أستاذ القانون المدني بالكلية. وقد حضر المؤتمر الصحفي السيد إبراهيم الهيدوس المنسق الإداري للكلية.

وفي كلمته بالمناسبة قال الدكتور محمد عبد العزيز الخليفي إن كلية القانون في جامعة قطر تعد المصدر الرئيسي للدراسات القانونية في دولة قطر، وتحتل مكاناً مرموقاً لامتلاكها خبرات متراكمة عريقة في مجال التعليم القانوني. وأضاف: إطلاق هذين البرنامجين يأتي من باب ترسيخ رسالتها والمساهمة في تعزيز النمو الاجتماعي والمعرفي في دولة قطر، فكما أن الدولة تزدان يوماً بعد يوم بنمو ونشاط اقتصادي، وتزدهر بعلاقات استثمارية دولية متعدّدة، باتت مع ذلك الحاجة للمزيد من المتخصصين في فروع القانون كافّة واضحةً جليّة، وبما يحقق تطلّعات الدولة إلى احداث تطور ملموس في منظومتها التشريعية علي كافة الأصعدة.

وتابع قائلا: من هنا، كانت استجابة كلية القانون تحقيقاً لتلك التطلّعات ومن أجل خلق بيئة داعمة للاستثمار، ولترسيخ مبادئ سيادة القانون، ولتمكين الدولة من التفاعل الصحيح مع حاجاتها في صياغة تشريعات متطورة، والتي لا بد من تدعيمها بدراسات قانونية متخصصة ومعمّقة. ولا يخفى أن طرح هذين البرنامجين في الدراسات العليا إنّما يأتي انسجاماً ورؤية دولة قطر 2030، وليعمل على تحقيق بعض من أهدافها في أن تكون دولة قطر مركزا فاعلاً في البحث العلمي والنشاط الفكري.

❑ عميد كلية القانون والعمداء المساعدون خلال المؤتمر الصحفي

د. الخليفي: نسعى لإحداث تطور ملموس في المنظومة التشريعية

❑ د. محمد عبد العزيز الخليفي

وفي حديثه بالمناسبة قال الدكتور ياسر الخلايلة إن كلية القانون تسعى من خلال هذين البرنامجين إلى تقديم خطط دراسية معمقة للطلبة الباحثين في مجالات معينة من شتّى فروع القانون، وتأهيل الخريجين للحصول على معرفة قانونية أكاديمية ونقدية أكثر تقدماً، بغية إعدادهم بشكل يؤهلهم للانخراط في المجال الأكاديمي، أو للعمل في المؤسسات الحكومية والإدارية والشركات الخاصة. ولا شك أن هذين البرنامجين سيقدّمان فرصاً بحثية تخصصيه في مختلف المجالات القانونية، بما يعزّز القدرة التنافسية مع كليات نظيرة ذات برامج مقارنة في المنطقة.

واضاف: بناء على ذلك فقد استحقت كلية القانون قبول الجهات المعنيّة الجامعة في طرح برامجها للدراسات العليا في الماجستير وباللغة العربية ابتداءً من خريف 2015، بحيث يتم قبول الطلبة للدراسة في هذه البرامج على أساس الدوام الكامل في الفترة المسائية، وبعدد ساعات معتمدة مجموعها 33 ساعة في مقررات متخصصة ومعمّقة تأخذ الطابع التفاعلي، ويدرس فيها الطالب ما مجموعه 6 مقررات إجبارية (بواقع 18 ساعة معتمدة) و3 مقررات اختيارية (بواقع 9 ساعات معتمدة)، ثم استكمال متطلبات التخرّج بكتابته لأطروحة علمية أصيلة (بواقع 6 ساعات معتمدة).

وتحدث الدكتور ياسين الشاذلي عن أهداف هذه البرامج فقال إن طرح هذين البرنامجين من شأنه ، تزويد المجتمع القطري بالمتخصصين من ذوي الكفاءة في كافة المجالات القانونية ذات العلاقة، وتطبيقاته الحديثة.إيجاد بيئة مناسبة لتنمية القدرات العلمية وتوجيهها نحو الإبداع والابتكار في العلوم القانونية والمهنية. بدوره تناول الدكتور فرانسيس بوشوان أهمية طرح هذه البرامج في تنمية البحث العلمي القانوني، وسد الفراغ في مجال البحث العلمي القانوني المتخصص، وبما يتماشى مع التطور التشريعي والقضائي داخل المجتمع القطري والإقليمي والدولي، اضافة الى إعداد الدارسين وتأهيلهم للانتقال إلي المرحلة التعليمية التالية، وهي درجة الدكتوراه في القانون، ليكونوا مؤهلين للعمل في قطاع التدريس في المؤسسات الأكاديمية.

أما الدكتور حسن البراوي فقد تناول أهمية توقيت أعلان البرامج الخاصة بالدراسات ومدى حاجة المجتمع القطري إليها في إطار التحديث الدائم لبرامج القانون وتحدث عن غناء البرنامجين وأخذهما بأفضل الممارسات في المدارس القانونية المختلفة .

يشار الى ان شروط القبول في برنامجين في الدراسات العليا القانون العام والقانون الخاص تتمثل في أن يكون المتقدّم حائزاً على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة قطر أو ما يعادلها من الجامعات المعترف بها من دولة قطر، وأن لا يقل المعدّل التراكمي للمتقدّم في البكالوريوس عن 2.8 من 4 حسب نظام النقاط أو ما يعادله من نظم التقويم الأخرى، و أن يرفق المتقدّم بطلب الانضمام للبرنامج سيرته الذاتية المفصّلة، وأن يرفق المتقدّم طلبه برسالة تغطية يبيّن فيها أسباب رغبته في الالتحاق بالبرنامج ودواعي قبوله فيه، اضافة الى ان يرفق المتقدّم بطلبه توصية أكاديمية بحقّه، عدا عن اجتياز متطلبات المقابلة الشخصية بنجاح.